

يعد التحليل المالي وسيله في غايه الاهمية لتقويم موقف المنشأة، تم الاعتماد علي اسلوب الدراسة المكتبية في الحصول علي البيانات و المعلومات المتعلقة بالورقة البحثية. و سيتم تقسيم الدراسة في تلك الورقة البحثية في مبحثين : دراسة و تحليل. دراسة و تحليل أولاً: مفهوم التحليل المالي: لذلك يمكن وصف عملية التحليل المالي للقوائم المالية بأنها عملية التفسير و القراءة النقدية للبيانات المالية التي تحتويها هذه القوائم. ويرى البعض أن الافصاح المحاسبي هو أن تكون القوائم المالية و التقارير الختامية في ضوء القواعد و السياسات والفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها – أداء جيدة لنقل أثر العمليات والأحداث الاقتصادية بالمنشأة لجميع المستخدمين سواء من داخل أو من خارج المنشأة بصورة حقيقية تبعث علي الثقة بشكل يحقق الاهداف المرجوة من اعداد هذه القوائم والتقارير. وتتعدد الأساليب التي يمكن استخدامها في التحليل المالي ومنها : أسلوب التحليل المالي الرأسي: باستخراج نسبة كل عنصر من عناصر قائمه المركز المالي كنسبة مئوية من اجمالي العناصر. واستخراج نسبة كل عنصر من قائمة الدخل الي قيمة المبيعات. أسلوب التحليل المالي الأفقي: و هو تحليل حركي يوضح مدي التغيرات التي تطرأ علي عناصر القوائم المالية علي عدة فترات زمنية و لذا يعتبر هذا الاسلوب طريقة سهلة و بسيطة لتحليل القوائم المالية من خلال مقارنة التغيرات في صافي الربح أو في أي قيمة للعام الحالي مع مثلتها في العام السابق وتفسير وتبرير الأسباب المنطقية لأي تغيرات هامة. أسلوب التحليل المالي باستخدام النسب و المؤشرات المالية: ويستخدم هذا الأسلوب في التعرف علي القوة الايرادية للأموال المستثمره و علي نمط التمويل والتغيرات التي أثرت علي قيمة وفعالية النتائج المحققة في كل فترة مالية كنتيجة لأداء كل نشاط من أنشطة الإنتاج والتسويق و المبيعات والمشتريات والمخزون و غيرها، ونسب السيولة التي تقيس قدرة المنشأة علي سداد التزاماتها، وكذلك نسب السوق وهي تقيس مدي قدرة المنشأة علي تحقيق عوائد لحملة الأسهم ويستفاد منها في التنبؤ بحركة أسعار الأوراق المالية في البورصة. ثانياً: مشكلات استخدام التحليل المالي: ويرجع ذلك الي: – إن مقياس الأداء المالية تتجه نحو تعظيم الإهتمام بالنتائج طويلة الأجل عند قياس و تقويم الأداء. – يتم التحليل علي أساس البيانات الدفترية و لكن الأهم هو التحليل علي أساس الفرص البديلة باعتبارها جوهر القرار الاقتصادي. – تعد القوائم علي أساس ثبات قيمة النقود والتحليل علي أساس هذا الفرض يعتبر مضللاً في أوقات تدهور قيمة النقود. – هذه المقاييس المالية مستخرجة في الأصل من قوائم مالية تعاني هي الأخرى من عيوب جوهرية مثل استخدام القيم التاريخيه والتقديرية الشخصية وإهمال المحاسبة عن دور الموارد البشرية. لذلك فان مقياس الأداء المالية التقليدية لم تعد قادرة وحدها علي تقويم الأداء المالي للمنشأة خاصة في ظل البيئة التكنولوجية والتنافسيه الحالية لذلك اصبح من الضروري تبني مقياس جديده متطورة للأداء المالي بجانب تلك المقاييس التقليدية. بعض نماذج و أساليب القياس المقترحة لتطوير مؤشرات تقويم الأداء في ظل التطورات الحديثة أصبحت مقياس الأداء التقليدية المستخدمة في الرقابة علي الأداء غير قادرة وحدها علي إعطاء صورة متكاملة عن أداء المنشأة الإستراتيجي طويل الأجل حيث تركز هذه المقاييس علي نتائج الأداء المالية في الأجل القصير ولا تهتم بقياس مسببات نتائج محركات الأداء في الأجل الطويل مما يتطلب ضرورة تطوير تلك المقاييس وإستخدام مقياس أخرى غير مالية كإطار متكامل للرقابة علي الأداء. و يتناول هذا المبحث أمثلة لبعض الأساليب المتطورة المستخدمة في قياس و تقويم الأداء: أساليب ونماذج قياس الأداء المؤسسي: 2- نموذج هرم الأداء: ويوضح هذا النموذج الفرق بين المقاييس التي تهتم الأطراف الخارجية مثل الزمن المستغرق للدورة الإنتاجية ونسبة الفاقد اللذان يؤثران علي الإنتاجية و المرونه. – مقياس تركز علي عوامل و محددات نجاح الأداء و تشمل الجودة والمرونة والإستخدام الأمثل للموارد. يعتمد هذا النموذج علي مفهوم الإستراتيجية الذي يتطلب ربط المنشأة بقوي المنافسة في الصناعة التي تتبعها. ويتكون هذا النموذج من أربعة جوانب : ثانياً: جانب العملاء: و يشمل تلك المقاييس التي تتعلق بالعملاء المستهدفين، والإحتفاظ بهم: بالإضافة لإكتساب عملاء جدد. ثالثاً: جانب عمليات التشغيل الداخلي